الفصل الثالث

نموذج نظرية التحديث

يمكن القول أن بداية التفكير التنموى المنظم والجاد إرتبط بظهور الرأسمالية وتطورها فى بلدان غرب أوروبا. فالرأسمالية ليست مجرد تطور اقتصادى تمثل فى تزايد المشروعات الصناعية وإتساع نطاق العلاقات التجارية لكنها بالإضافة إلى ذلك أسلوب حضارى وثقافى جديد، يتميز بالتطور وسرعة الحركة والتغير بالقياس إلى الأنماط الحضارية السابقة عليها التى تتميز بالبطء والجمود.

لذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه دائمًا منذ نشأة الرأسمالية فى مراحلها الأولى: ما الأسباب التى أدت إلى نشأة الرأسمالية؟ ما الظروف التى أدت إلى الإنتقال من نمط حضارى راكد إلى نمط حضارى متطور؟ الإجابة على هذا السؤال تدخل فى نطاق التفكير التنموى، بل إننا لا نبالغ القول أن تعدد الإجابات على هذا التساؤل هو فى ذات الوقت تعدد للإتجاهات الفكرية التنموية. وقد يبدو من الغريب أن يكون التفكير فى أوضاع البلدان النامية منطلقًا من التفكير فى أوضاع تكوينات أخرى أى أن فهم الذات يمر عبر مدخل ضرورى وهام هو فهم الآخر. لكن ربما تزول هذه الغرابة إذا ما عرفنا أن النمط الحضارى الرأسمالى يتميز بطبيعة من نوع خاص تؤدى إلى سرعة الحركة والتغير أى تعميق علاقات التبادل والإتصال بما يقتضى توسيع الدائرة بإستمرار، فكما هو ثابت فى الأدبيات منذ أن خرج هذا النمط من أحشاء المجتمع الإقطاعى عمل على تحطيم أركان المجتمع القديم التى تتميز بالطابع المغلق والإنعزالى ليس هذا فحسب بل أنه عمل على تعميق الإتصال وتكثيف العلاقات عبر حدوده القومية من خلال السوق التجارية.

والآن وفى ظل العولمة التى تعلن أدبياتها صراحة... أعنى الأدبيات

الغربية أن المطلوب هو تعميق علاقات التبادل من خلال نقل رءوس الأموال والسلع والتقنيات والأفكار والأشخاص والمعلومات بما يؤدى إلى خلق حالة من الإعتماد المتبادل بين بلدان العالم. الشأن الذى يؤدى إلى زيادة التماثل والتجانس فيما بينهما. معنى هذا أن ظهور الرأسمالية وتطورها كنمط حضارى متطور فرض أساليب معينة من التفكير بصفة عامة والتفكير التنموى على وجه الخصوص... أعنى أن التفكير فى أى قضية ولاسيما قضايا التنمية والتخلف لا يمكن أن يكون فى الإطار المحلى المحدود، فلابد من مراعاة الرأسمالية كنظام عالمى.

من هنا ليس من المستغرب أن يكون التفكير التنموى منطلقًا من الأخر، فهذا الإنطلاق يعكس إلى أى مدى تتشابك العلاقات والصلات. لذلك يثور الآن تساؤل من منطلق تنموى مفاده: هل تؤدى هذه العلاقات إلى تنمية البلدان المختلفة؟ أم على النقيض تؤدى إلى تكريس التخلف؟ للإجابة على هذا التساؤل أمكن إختزال الفكر التنموى فى نظريتين أحداهما هى نظرية التحديث والأخرى هى نظرية التبعية. وفى هذا الفصل نقوم بعرض أهم المكونات الفكرية التى تنطوى عليها نظرية التحديث.

يرى "عبدالوهاب المسيرى"[1] أن كلمة "حديث" عادة ما توضع فى مقابل "تقليدى" رغم إنها من المفترض أنها محايدة. لكنها أى الكلمة طبقًا لنظرية التحديث تصبح كلمة معيارية تعنى أن الحديث دائمًا أحسن من القديم ففى عبارة "العلم الحديث" بل وفى "العالم الحديث" ثمة إيحاء بأنه علم أحسن وعالم أفضل وهذا كله لإرتباط الرؤية التحديثية بفكرة التقدم.

نشأت نظرية التحديث بعد الحرب العالمية الثانية فى ظروف تتصل بتصاعد الحركة الوطنية فى بلدان العالم الثالث، وإنحسار الإستعمار التقليدى، وتطلع البلدان النامية إلى التنمية، وظهور المعسكر الإشتراكى وفى القلب منه الإتحاد السوفيتى الذى بدا كقطب دولى فى مقابل الولايات المتحدة كقطب

آخر.[٢] الشأن الذى يعنى أن الثنائية القطبية أى تركز مصادر القوة والنفوذ فى أيدى قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى،[٣] قد شكلت ظرفًا إرتبط بنشأة نظرية التحديث، ففى ظل هذه الثنائية حاول كل قطب أن يحدث تفوقًا على الآخر من خلال تطوير نظامه التعليمى الذى يرتبط بتكوين علماء ومهندسين وفنيين، فظهرت بعض المفاهيم فى الغرب كمفهوم "المجتمع التكنولوجى" و"تعليم مجتمع الخبراء" و"الإستثمار البشرى" و"تكافؤ الفرص" و"الربط بين التعليم والإقتصاد"[٤]. أيضًا إرتبطت نشأة نظرية التحديث بمحاولة البرهنة من قبل السياسيين فى الغرب على أن البلاد المتجهة نحو الإستقلال يمكن أن تحقق التنمية فى ظل العلاقة مع الغرب بدلاً من تحقيقها فى ظل العلاقة مع الإتحاد السوفيتى.

ومما هو جدير بالذكر أن علماء الإجتماع الذين أنطلقوا من نظرية التحديث، قد أختاروا العمل المشترك مع هيئات التنمية خاصة فى الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.[٥]

تنهض نظرية التحديث على مجموعة من التصورات التى تخص فى آن واحد الأنا والآخر وطبيعة العلاقة بينهما.. أعنى البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

تقرر نظرية التحديث أن التنمية بمعناها السليم تتجسد فى خصائص النموذج الغربى التى تتمثل فى: الأخذ بمبدأ السوق والربحية – إتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل وإرتباط ذلك بتأهيل الأفراد وإكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بأدوارهم – سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات فى المجتمع الواحد أى سهولة التنقل مع السرعة فى التغير دون حواجز تذكر – حرية التفكير – سهولة تقبل الأفكار الجديدة والقيام بتطبيقها – العقلانية أى التطبيق الأمثل للمعرفة العلمية والإبتعاد عن الأوهام والخرافات ومن ثم التفكير والسلوك الواعى المتفق مع أحكام المنطق والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية– الديمقراطية وإتساع نطاق

المشاركة السياسية.[٦]

فى ضوء هذه الخصائص التى يتميز بها النموذج الغربى لنا أن نتوقع أن نقيض هذه الخصائص تميز البلدان النامية، ففى كتابة "التنمية العصية من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن العربى" يظهر "يوسف صايغ"[٧] خصائص البلدان النامية كما طرحها مفكرى نظرية التحديث وهى خصائص من وجهة نظرهم معوقه للتنمية مثل "الأمية – ضعف الحافز الإقتصادى – تماسك أفراد العائلة الممتدة كقيمة مسيطرة على حساب إعتبارات الكفاءة والمعايير الإقتصادية المحض – المكانة الموروثة والتميز الطائفى بدلاً من الإنجاز الشخصى – قصور التكوين الرأسمالى – إنخفاض مستوى المهارات التقنية القائمة.

السؤال الذى يثور الآن: كيف تشكلت الخصائص التى يجسدها النموذج الغربى؟ أو بعبارة أخرى كيف نشأت الرأسمالية الحديثة؟ تعتمد نظرية التحديث إجابة "فيبر" على هذا التساؤل تلك الإجابة القائلة بأن تغيير القيم والإتجاهات يمثل شرطًا أساسيًا من شروط خلق المجتمع الحديث،[٨] والقصد هنا كما أوضح "فيبر" أن المجتمع الأوربى تعرض لعملية فكرية عقلانية عملت على تغيير قيمه وإتجاهاته. الأمر الذى أنتج الرأسمالية الحديثة.[٩] وقد أوضح "فيبر" هذه العملية الفكرية من خلال دراسته "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، إلا أن هذا لايعنى أن "فيبر" يعتقد أن الأفكار تحكم العالم.[١٠] ففى كتابه "الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية يظهر "كمال التابعى"[١١] بعض النصوص التى قالها "فيبر" بهذا الخصوص: إذ يقول "فيبر": "لم يكن هدفى بالطبع أن أستبدل التفسير المادى المتحيز بتفسير روحانى متحيز فكلاهما يؤثران بنفس الدرجة فى الحقيقة التاريخية" ويقول أيضًا: "نريد فقط أن نتأكد مما إذا كانت القوى الدينية قد لعبت دورًا فى التشكيل الكيفى والكمى لروح الرأسمالية وإلى أى مدى لعبت هذا الدور وأكثر من هذا نريد أن نحدد الملامح البارزة فى ثقافتنا الرأسمالية التى يمكن أن تكون قد تأثرت بهذه

الأفكار". تعنى هذه النصوص أن الرأسمالية الحديثة إذا كانت ناتج الأخـلاق والعقيدة البروتستانتية، فالأخيرة هى ناتج تطورات مادية وإجتماعيـة كشـف عنها ماركس.

على أية حال ما يهمنا فى دراسة "فيبر" هو إظهار دور الفكر أو إلـى أى مدى شكل التغير فى القيم والإتجاهات شرطًا من شروط خلق المجتمع الحديث الذى تجسد فى الرأسمالية الغربية؟ لمعالجة هذه الإشكالية قام "فيبـر" بتحديـد خصائص النموذج المثالى للرأسمالية، تلك التى تمثلت فى إستناد المشروعات الإقتصادية على التنظيم الرشيد الذى تتم إدارته وفقًا للمبادىء العلمية – الإنتاج من أجل السوق والإنتاج من أجل المال، الحماس المتزايد والـروح المعنويـة العالية والكفاءة فى العمل، تلك التى تتطلب تفرغًا كاملاً لفرد يزاول مهنته أو عمله وهذا التفرغ يجعل من العمل المهنى هدفًا ومطلبًا رئيسيًا فى حياة الفرد. هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى تتصل بالجانب السـيكولوجى، فـالتنظيم الرأسمالى كما يقول "فيبر" لايتحقق فى مجتمع يتسم أفراده بالكسل ويتمسكون بمعتقدات خرافية ويتميزون بعدم الكفاءة.(١٢)

وجد "فيبر" أن هذه الخصائص تنفرد بها الرأسمالية الغربية بمعنى أنها لـم توجد فى أى مجتمع آخر إلا المجتمعات الغربية، هذا بـالرغم مـن تواجـد الإقتصاد الرأسمالى والعمليات الرأسمالية فى مجتمعات غير غربية فى مصر والصين والهند وبابل فى العصور القديمة والوسطى، إلا أن هـذه العمليـات كانت ذات طبيعة غير رشيدة أستندت إلى التخمين المحض والمغامرة والكسب بالقوة والإستغلال الشره، وهذا أمر يتنافى وخصـائص الرأسـمالية الغربيـة الحديثة. وجد "فيبر" أن الخصائص التى تنفرد بها الرأسمالية الحديثة وجـدت قبل أن توجد الرأسـمالية، وجـدت فـى الاخلاقيـات الإقتصـادية للعقيـدة البرتستانتية، فعندما حلل "فيبر" هذه العقيدة وجد أنها تحض على قيم وفضائل هى ذاتها مايميز السلوك الرأسمالى الحديث، فقد أمنت البروتستانتية بضرورة العمل المستمر وعدم التفريط فى الوقت والنظر إلى العمل الجاد فى الحياة على

إنه السبيل إلى كسب رضاء الله ذلك العمل الذى ساعد البيورتانى على تراكم رؤوس الأموال وإقامة المشروعات الضخمة وتوسيع نطاق الإنتاج، كذلك نادت البروتستانتية بالحرية والتحرر الدينى وتحرير الإنسان وهذا مانجده واضحًا أيضًا فى النظام الرأسمالى الذى يستند إلى المبدأ القائل "دعه يعمل دعه يمر" ذلك المبدأ الذى يعكس الإيمان الفردى الذى دعا إليه المذهب البروتستانتى... الخ. أما الكاثوليكية فهى تدعو إلى الفهم الحرفى للانجيل وعدم الإهتمام بالماديات والإعتكاف والبعد عن الإهتمامات الدنيوية ونعم الحياة.

وقد لاحظ "فيبر" أن الدول التى كانت رائدة إقتصاديًا هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا وإنجلترا وأمريكا بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البورتستانتية متخلفه نسبيًا وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية إنتشرت بشكل ملحوظ فى المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا ومنها فى المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت فى الشمال، كما وجد أن أغلب رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التى تتطلب مهارة فنية وتجارية عالية فى أوروبا هم من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلاً خاصًا لتنمية إقتصادية رشيدة، وهذا ما لا نجده عند الكاثوليك الذين لا يشاركون فى التجارة أو فى إقامة مشروعات إقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب البروتستانت إلى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية ترتفع عن نسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم فى المدارس والمعاهد لدراسة العلوم الإنسانية.(١٣)

وتكشف إجابة "فيبر" من وجهة نظر مدرسة التحديث إلى أى مدى يمثل التغير فى القيم والإتجاهات شرطًا من شروط تخليق المجتمع الحديث، فقد عملت الكنيسة الغربية فى العصور الوسطى ومن خلال المذهب الكاثوليكى على تجميد المجتمع الأوربى، إلا أن المذهب البروتستانتى نجح من خلال صيغته الفكرية والدينية فى تفكيك سيطرة الصيغة الكاثوليكية ومن ثم تحرير قوى الإنتاج وإنطلاقها نحو التطوير ومن ثم تشكيل نموذج الحداثة الغربية.(١٤)

ومن هنا يقرر أنصار نظرية التحديث أن البلدان النامية يغلب على بنائها الثقافى الطابع التقليدى أى إنها لم تنجز بعد ذلك التغير فى قيمها وإتجاهاتها على النحو الذى يرتبط بصياغة خصائص النموذج التحديثى. ففى كتابه "الدولة فى العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية" يرى "أحمد زايد"[١٥] أن أسباب تخلف البلدان النامية فى رؤية نظرية التحديث تتمثل فى عوامل داخلية تكمن فى البناء الإجتماعى والثقافى، فالبناء الإجتماعى يتميز بعدم التباين بمعنى أن التدرج الإجتماعى لا يقوم على أساس المكانة والطبقة الإجتماعية لكن على أساس العرق والسلالة، هذا بالإضافة إلى أن الجماهير متشابهة فى خصائصها الإجتماعية والثقافية ولم يخرج من بينها طبقة وسطى مثلما حدث فى التجربة الغربية. لذلك نلحظ أن الصفوات الحاكمة إما أن تكون عسكرية أو بيروقراطية، أيضًا يتميز البناء الإجتماعى بعدم التجانس أى إنه يجمع بين عناصر تقليدية وأخرى حديثة.

أما عن البناء الثقافى فهو يتميز بعناصر ثقافية تتميز بالجمود والطابع القدرى إلخ، وعناصر من التيارات الثقافية الحديثة الوافدة من الخارج. وفى تصور نظرية التحديث أن الثقافة التقليدية تقف عقبة أمام التطور الإجتماعى الذى يعنى هنا إحلال الثقافة الحديثة.[١٦].

وتعتقد نظرية التحديث فى إمكانية نقل عناصر أو خصائص النموذج الغربى إلى بلدان العالم الثالث أى نقل العناصر المادية والفكرية[١٧] ويعكس هذا الإعتماد فكرة مفادها أن هذه البلدان تمر بمرحلة من التطور الإقتصادى والإجتماعى تشبة تلك المرحلة التى مرت بها المجتمعات المتقدمة فى القرن الماضى وإذا ماتغيرت هذه المجتمعات فإنها يجب أن تسير فى نفس خط التطور الذى سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة، بل أن مجتمعات العالم الثالث يجب أن تتخذ من هذه المجتمعات الغربية نموذجًا مثاليًا بحيث توجه سياساتها نحو الإقتراب بالمجتمع من نموذج المجتمع الغربى.[١٨]

وفى كتابه "التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية" يوضح "السيد الحسينى"[١٩] "أن الإتجاه الإنتشارى وهو أحد إتجاهات نظرية التحديث يوصى (أى أنصار هذا الإتجاه) بقيم يجب نقلها هى الأخذ بالحرية الإقتصادية ومقتضيات العرض والطلب، الأمر الذى يتطلب تشجيع المنظمين والتجار، والأخذ بالنظام السياسى الديمقراطى القائم على التعددية الحزبية. وفى هذا الإطار يجب أن تتسع قاعدة الطبقة الوسطى أى تزايد وتوسع فرص الحراك الإجتماعى، هذا بالإضافة إلى نقل رءوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلدان النامية فكل هذه القيم إذا ما أنتقلت إلى البلدان النامية تؤدى إلى تطوير القطاع الحديث الموروث من الإستعمار فهو بمثابة البذرة التى تتطلب الرعاية والنمو، ولايكفى أن يتحقق هذا فى ظل قطاع تقليدى موروث من عهود التخلف والإنحطاط التى تسبق الثورة الصناعية، فالمطلوب أن ينمو القطاع الحديث ويتسع بواسطة العقلانية الإقتصادية والتكنولوجية وما يرتبط بها من قيم وثقافة حديثة ليحل محل القطاع التقليدى الذى يتميز بعقلانية هى بطبيعتها مخالفة ومعوقة لنمو العلاقات الرأسمالية المتقدمة التى تستند إلى الملكية الخاصة وعلاقات رأسمال والعمل المأجور والقدرة على الإستثمار وروح المبادرة وإتخاذ قرارات الإنتاج والأخذ بمقتضيات العرض والطلب.. إلخ.

من هنا يمكن أن نخرج بفكرتين تميزان الإتجاه الإنتشارى، الفكرة الأول[٢٠] هى إتخاذ موقف الدفاع عن الاستعمار، فالاستعمار فى نظر هذا الإتجاه قد أحدث تطورات إيجابية فى الدول المختلفة ذلك لأن الحكم الغربى قد أهتم بإقامة الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وبناء المرافق المختلفة إلخ. أما الفكرة الثانية[٢١] فهى النظر إلى البنية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان المختلفة بوصفها تتكون من قطاعين مختلفين تمامًا وليست بينهما أى علاقات هما القطاع الحديث الذى يتصف بتركيز رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة وإرتفاع معدل الإنتاجية. بينما يتصف القطاع الثانى بغلبة الطابع التقليدى لأنه يقوم أساسًا على النشاط الزراعى والصناعات الصغيرة والحرفية.

إذا توقفنا عند الفكرة القائلة بتشجيع المنظمين فى البلدان النامية نجد أن هذه الفكرة ذات أهمية من نوع خاص لأن المنظم يلعب الدور الأساسى فى عملية التنمية، فهو الدعامة التى يستند إليها البناء الإجتماعى سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع، فهو الذى يبحث عن المدخر ليستفيد من رأس ماله والعالم ليستفيد من علمه والعامل ليستفيد من عمله والطبيعة ليستفيد من قواها، فيجمع بذلك عناصر الإنتاج لقاء أثمانها ويتوصل نتيجة لذلك إلى إنتاج السلع التى يرى أن المستهلكين بحاجة إليها وهكذا يؤمن المنظم الصلة بين عناصر الإنتاج وبين المستهلكين. ويشرح "جان باتسيت سای"[٢٢] التفرقة بين المنظم والرأسمالى وهى تفرقة بين الربح والفائدة فالربح حصة المنظم من الإنتاج وهو ما يكسبه من مشروعه، أما الفائدة فهى نصيب صاحب رأس المال يأخذه لقاء تقديمه رأس المال إلى المنظم سواء خسر مشروعه أم كسب.

يقدم "شومبيتر"[٢٣] وصفا سيكولوجيا لشخصية المنظم، فما يدفع المنظم إلى التجديد والإبتكار ليس مجرد الحصول على الأرباح بل دوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيته تمارس قهرا عليه بإستمرار إلى العمل والجد والتجديد وفى ذلك يقول شومبيتر: يعيش المنظم تحت وطأة حلم يلح عليه ويدفعه إلى تكوين مملكته الخاصة أن لديه الرغبة الكامنة فى الإنتصار على منافسيه ليثبت أنه أجدرهم جميعا وإنه لا يكافح فقط من أجل إقتطاف ثمار النجاح بل يكا فح من أجل النجاح فى ذاته، وبإختصار فإن "شوميتر" قد أعتقد أن القوه الدافعة للتنمية الإقتصادية تكمن فى العمل الخلاق الذى يقوم به المنظم.

إذا نظرنا إلى القيم التى يوصى الإتجاه الإنتشارى بضرورة أخذها وأهمها الحرية الإقتصادية والآخذ بمقتضيات العرض والطلب، نلحظ أن هذه القيم تنطلق من التسليم بمعطى مفاده ضرورة الحفاظ على الفوارق الطبقية، فهذه الفوارق تكاد تمثل المدخل لتحقيق التنمية لآن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الإدخار ولهم حظ من التعليم يؤهلهم لآن يصبحوا منظمين وبالتالى يكون أى تقليل للفوارق بين الطبقات معرقلا للتنمية لآن

الزيادة فى دخل الطبقات الفقيرة تذ هب فورا للإستهلاك وتقلل الإدخار وبما أن الإدخار المحلى لا يكفى بحال لتحقيق معدل الإستثمار المطلوب فلا بد من فتح الآبواب على مصراعيها لرؤس الأموال فضلا عن الحصول على قدر من المعونات من الدول المتقدمة.(٢٤)

واضح هنا أن نظرية التحديث تنطوى على نصيحة صريحة وواضحة هى أن البلدان النامية إذا ما أرادت أن تحدث تنمية ما عليها إلا أن تقتدى بالنموذج الغربى وتتوحد بخصائصه لفاعلية هذا النموذج وقدرته على توظيف الفائض الاقتصادى على النحو الآمثل الذى يحقق القيمة الزائدة، وأدواته فى ذلك هى العلم والتكنولوجيا والصناعة والديمقراطية وقدرات المنظمين على إتخاذ قرارات الاستثمار. وبما أن العالم الثالث يفتقد إلى كل هذه الشروط بالإضافة إلى ندرة رؤس أمواله "فالمطلوب أن ينقل هذه الشروط المادية والفكرية وبالتدريج سوف ينتقل إلى الحداثة ويتخلص من عناصره التقليدية التى تتبدى فى طرق الإنتاج والتفكير والسلوك والثقافة. الأمر الذى يعنى أن يصل العالم الثالث إلى حاله من التماثل والتجانس مع البلدان الصناعية الرأسمالية. معنى هذا التصور أن البلد النامى يعجز بمفرده عن إحداث التنمية بذاته، فلابد أن يدخل فى علاقة مع البلدان الصناعية المتقدمة من خلالها تنتقل عناصر الثقافه المادية والفكرية الحديثة.

فى كتابه "العالم الثالث ونمو التخلف " يرى محمد عبد المولى"(٢٥) أن نظرية التحديث تنطلق من فروض تحتيه يمكن إجمالها فى فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: التنمية تعنى مزيد من فرص الحصول على السلع التى يتم التمتع بها فى الغرب.

أما الفرضية الثانية: يمكن للدول المتخلفة أن تحقق التنمية إذا ما أزاحت المعوقات الحضارية والإجتماعية والإقتصادية والتنمية الموروثة من "أبنية المجتمع التقليدى" ليحل محلها خصائص نفسية وحضارية

وإقتصادية مماثلة لما هو سائد فى الغرب.

يرى "عبد المولى" أنه يؤخذ على هذه الفروض التحتيه أن مفهوم التقدم أو النمو الذى تستخدمه هو مفهوم لا تاريخى يتصور إمكانية تكرار النموذج الغربى، كما يؤخذ عليها نظرتها إلى المجتمعات المتخلفة كأنظمة مغلقة والمناسبة الوحيدة لفتحها هى إستقبال المساعدات الإقتصادية والفنية والحضارية من الدول المتقدمة لكى يتحقق لها النمو، أيضا يؤخذ على هذه الفروض نظرتها إلى التخلف بوصفه حالة أصيلة أو مرحلة، كما أن هذه الفروض تضع كل البلاد المتخلفة فى سلة واحدة بلا تمييز، كما تضع كل البلاد المتقدمة فى سلة أخرى بلا تمييز.

فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية" يرى "أندروبستر"[٢٦] بالرغم من ضعف نظرية التحديث فإن لدى أنصارها الحق فى التركيز على دور القيم والإتجاهات فى التأثير على سلوك الناس ومن ثم إستجابتهم للتغير الإجتماعى وصياغة مساراته. يوضح "فرانك"[٢٧] كيف أن معيار العزو أو النسب بمعنى الحكم على الآفراد فى ضوء إنتماءاهم الأسرة والعرقية والعمرية يلعب دورا هاما فى تحديد مقدار الثواب أو العقاب فى الصناعة اليابانية التى تمثل التحديث فى أوضح صوره، ويؤكد "فرانك" على إنه بالرغم من أن العمل فى الشركات اليابانية يقوم على معايير الإنجاز، المهارات والمؤهلات عند المتقدمين للعمل، فهم عندما يعملون تعتمد قيمة أجورهم وتوقعات ترقيتهم كثيرا على العمر والخلفية الآسرية وحجم الإعالة وهى إعتبارات تنتمى إلى العزو أو النسب بدرجة كبيرة.

يشير "أندروبستر"[٢٨] إلى أن العديد من الدراسات إنتهت إلى أن أنماطا معينة من الأسرة الممتدة لا تعيش فقط فى مجال إقتصادى حديث ولكنها أيضا تعمل بإيجابية لتمكين الأفراد من تحريك رأس المال والموارد الأخرى الضرورية للمشروعات الرأسمالية الحديثة.

فى كتابه "نحو نظام إقتصادى عالمى جديد" دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الإقتصادى والعلاقات الدولية "يرصد إسماعيل صبرى عبدالله، الظروف التى أدت إلى صياغة النموذج الغربى فى التنمية، فأوضح أن الثورة الصناعية التى ترتب عليها مخترعات أدت إلى تخفيض تكلفة الإنتاج تخفيضا جذريا هى ناتج إجتماعى تمثل فى ظهور طبقة تمكنت من تراكم رؤس الأموال إبتداء من المشرق العربى إبان الحروب الصليبية إلى نهب ثروات الآمريكتين، وقد وجدت هذه الطبقة الفرصة للإنطلاق بفضل سيطرتها على الأسواق ومصادر المواد الأولية والطاقة فى مختلف قارات العالم ونتيجة لهذه السيطره أهملت بريطانيا الزراعة ووجهت معظم إستثماراتها إلى الصناعة والنقل معتمدة على ما تمده بها المستعمرات من مواد غذائية. أيضًا من الظروف التى يرصدها "عبدالله" القوة المسلحة التى بيد الغرب، فعن طريقها تم فتح الآسواق الخارجية "فأى أرض لم يرتفع عليها علم أوربى فهى بذلك فى نظر الأوروبيين ليست ملكا لأحد" هذا بالإضافه إلى أن اسلوب التنمية الذى اعتمد عليه الغرب تأسس على عمليات إستغلال لم يسبق لها مثيل فقد بدأ التصنيع بإستغلال الطبقة العاملة وأنتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال وكان العمل مجرد من حق التنظيم النقابى والسياسى ثم كان على شعوب المستعمرات أن تتحمل العبء الأكبر من الإستغلال حيث فرض المستعمر عليها العمل فى ظروف تشبه السخرة وبأجور لا تقيم الأود فى مزارع المستوطنين الأجانب أو الإقطاعيين أو مناجم الشركات الغربية. وأخيرا لا يمكن فصل التنميه فى الغرب عن ظاهرة الإستعمار الإستيطانى. واضح هنا إلى أى مدى لا تضع نظرية التحديث فى إعتبارها الظروف التى

عملت على تكوين النموذج الغربى فى التنمية، إذ تحـاول هـذه النظريـة أن تظهر أن التنمية تكاد تكون ظاهرة غربية خالصة ورأسمالية خالصة إذ يزعم "والت روستو" أن النمو ظهر فى أوربا الغربية وحدها ولا يظهر لدى غيرهـا إلا كنتيجة للغزو الأوربى وأن خير النتائج تحققت فى تلك الأمم التى ولـدت حره مثل الولايات المتحده ونيوزيلندا وكندا فهى أمم نشأت أساسا من أصـل بريطانى وتكونت من عناصر متمردة على بقايا المجتمع التقليدى فى أوربـا. إذا نظرنا إلى الإنتقادات الموجهه إلى نظرية التحديث، نلحظ أن النظريه فعلا لم تكشف بالوضوح الكافى عن الظروف التى عملت على تكـوين النمـوذج الغربى فى التنمية وهى ظروف تبين إلى أى مدى أعتمد هذا النمـوذج فـى صياغته على العنف الصريح والمباشر بإستخدام قوة الجيوش، هذا بالإضـافة إلى أن مقولة السوق التى يعتمدها هذا النموذج كأسلوب فى حركته هى قنـاع لتبرير الإستغلال والإستقطاب الطبقى فى الداخل والدولى فى الخارج وهـى أمور أوضحها "إسماعيل صبرى عبدالله". إلا أننا نتفـق مـع وجهـه نظـر "أندروبستر" فى أن أنصار التحديث لديهم الحق فى التأكيد علـى دور القـيم والإتجاهات بإعتبارها مؤشرات فاصلة بين ما هو تقليدى وحـديث، وأيضًـا لديهم الحق فى التأكيد على النقطة التى تتصل بالديمقراطية وهى شأن لا يمكن أن ينفصل عن الثقافه العقلانية فكلاهما يقتضى الأخر لكن الإشكالية هنا هـى أن نظرية التحديث تؤكد أن نقل العناصر الماديه والفكرية إلى البلدان الناميـة كفيل بأن ينقلها من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثه وكأن هذه العناصر التـى تنتقل تستجيب مباشرة لمشكلات البلدان النامية، المفترض من الناحية النظرية أن الوعى بالمشكلات هو الذى يحدد الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية وأشكال التنظيم الملائمة، والوعى هنا مسألة داخلية أى أن الأوضاع فى الداخل هـى التى تحدد أسلوب التعامل مع الخارج. من هنا يمكن القول أن نظرية التحديث تستجيب لطموحات الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا فى الداخل إعتقـادا منها أنه فى الوسع إعادة ترتيب أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية على النحو

الذى يجعلها تتماهى مع خصائص النموذج الغربى بعد إعادة تكيفـــه وتعديلـــه وغالبا ما تكون الصيغة الفكرية المطروحة من قبل الدولة فى البلدان الناميـــة أنه يجب الأخذ بالمنجزات الغربية وتحديدا المنجزات الصناعية والتكنولوجيـــة بشرط الحفاظ على الثقافة والموروث الحضارى.

واضح أن هذه الصيغة تتعامل مع نصف ما تدعو إليه نظرية التحديث وهو الشق المادى متجاهلة بذلك الشق الأخر الذى يتصل بـــالتمرد علـــى الثقافـــة التقليدية.

obeikandl.com

الهوامش

١- عبد الوهاب المسيرى، التحديث والحداثة، ندوة الحداثة وما بعد الحداثة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨، ص ٦٠ -٦١.

٢- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، ترجمة وتعليق دكتور عبد الهادى محمد والى، دكتور عبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، ص ١١٢.

٣- محمد عبد الشفيع، علاقة الإستقطاب الدولى بتطوير التكنولوجيا الصناعية فى العالم الثالث، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧.

٤- حمدى على أحمد، مقدمة فى علم إجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ١٣٥.

٥- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ١١٢.

٦- محمد الدقسى، التغير الإجتماعى بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ١٨٦-١٩٠.

٧- يوسف صايغ، التنمية العصيبة من التبعية إلى الإعتماد على النفس فى الوطن، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبقه الأولى، يونيو، ١٩٩٢، ص ٣٢-٣٣.

٨- كمال التابعى، الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

٩- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٠- كمال التابعى، نفس المرجع.

١١- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٢- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة بنائية تاريخية، سلسلة علم الإجتماع المعاصر.

١٣- كمال التابعى، الإتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص.

١٤- كمال التابعى، نفس المرجع.

١٥- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبقة الأولى ١٩٨٥.

١٦- أحمد زايد، نفس المرجع.

١٧- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

١٨- أحمد زايد، مرجع سابق.

١٩- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

٢٠- السيد الحسينى، نفس المرجع.

٢١- السيد الحسينى، نفس المرجع.

٢٢- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادى، دراسة، إنتقائية، إنتقادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

٢٣- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، مرجع سابق.

٢٤- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، فى كتابه "مدخل إلى علم إجتماع التنمية، يشير" أندروبستر إلى أن السؤال الأساسى لنظرية التحديث: هل هناك منظمين يستطيعون إستثمار فائض

رأس المال؟ فى حين أن السؤال الأساسى عند ماركس من ذا الذى ينـتج هـذا الفائض أولا؟، ص ١٣٤.

٢٥- محمد عبد المولى، العالم الثالث ونحو التخلف، ص ٨١-٨٨.

٢٦- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتماع التنمية، مرجع سابق.

٢٧- أندروبستر، مدخل إلى علم إجتاع التنمية، مرجع سابق.

٢٨- أندروبستر، نفس المرجع.

٢٩- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، مرجع سابق.

obeikandl.com